



تحليل واقع الفقر والتنمية البشرية في الدول العربية

- دراسة حالة لمجموعة دول عربية -

Analysis of the reality of poverty and human development in the Arab countries

- A Case Study of an Arab countries Group -

عباسي طلال¹، فنازي فطيمة الزهراء²

¹ جامعة سوق أهراس (الجزائر)،

² جامعة أم البواقي (الجزائر)،

تاريخ الاستلام: 2019/10/12 تاريخ القبول: 2019/12/24 تاريخ النشر: 2019/12/31

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع الفقر والتنمية البشرية في الدول العربية وتبيان العلاقة بينهما، وهذا من خلال إسقاط الدراسة على عينة من أربع دول عربية تتباين في قيمة مؤشر تنميتها ومستويات الفقر فيها وهي قطر، الجزائر، مصر واليمن، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام وسائل وأدوات إيضاحية مختلفة من أشكال وجداول بغرض عرض وتحليل مختلف البيانات والمعلومات المتحصل عليها، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها أن تتباين مؤشرات الفقر والتنمية البشرية في الدول العربية راجع لاختلاف الأوضاع الاقتصادية، السياسية والاجتماعية من بلد لآخر.

الكلمات المفتاحية: الفقر، التنمية البشرية، مؤشر التنمية البشرية، الدول العربية.

تصنيف jel: O 15 , O 10 , I 30

Abstract:

This research paper aims to shed light on the reality of poverty and human development in the Arab countries and show the relationship between them, by dropping the study on a sample of four Arab countries vary in the value of their development index and poverty levels which are : Qatar, Algeria, Egypt and Yemen, where Adopting the descriptive analytical approach Through the use of different tools and illustrations of forms and tables in order to view and analyze the various data and information obtained. The study reached a number of results, most notably that the different indicators of poverty and human development in the Arab countries due to the different economic, political and social conditions from one country to another.

Keywords: Poverty, Human Development, Human Development Index, Arab Countries.

Jel classification codes : I 30, O 15, O 10.

المؤلف المرسل: عباسي طلال، الإيميل: abassitalel1994@gmail.com

1. مقدمة

يعد الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية في كافة المجالات، اقتصادية، صحية، تعليمية وحتى بيئية، وتغطي هذه الظاهرة باهتمام دولي كبير باعتبارها واحدة من المهددات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي، الأمني والاجتماعي في العالم ويتجسد ذلك من خلال خطط وبرامج بعض الهيئات الدولية مثل البنك العالمي وهيئة الأمم المتحدة، والتي تسعى دائما من خلال برامجها في مجال التنمية للقضاء على الفقر أو على الأقل الحد منه وذلك من خلال الاهتمام بالتنمية البشرية كمفهوم جديد للتنمية والتي تتمحور حول الارتقاء بالموارد البشري واعتباره هدف من أهداف التنمية وليس مجرد وسيلة لتحقيقها.

وتعيش معظم دول العالم العربي في السنوات الأخيرة أزمتا مختلفة سياسيا، أمنية واقتصادية أدت إلى تشكل فجوة في مستويات التنمية والدخل داخل هذه الدول،

حيث ساهمت كل تلك العوامل في انخفاض مستوى التنمية بشكل عام وارتفاع مستوى الفقر وانعكاسه على مؤشرات التنمية البشرية ومستوى المعيشة في بعض الدول العربية، لكن في المقابل نجد دولاً أخرى قطعت شوطاً كبيراً في مجال التنمية البشرية والرقي بالموارد البشري إلى اعلى المستويات والمقصود هنا دول الخليج العربي التي استطعت تحقيق تنمية شاملة (بشرية، اقتصادية) بفضل إدارتها الرشيدة وحسن استغلالها للفوائض المالية المتأتية من إيرادها النفطية. ومن هذا المنطلق تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل التالي:

✓ إلى أي مدى يساهم تطبيق متطلبات التنمية البشرية في الحد من ظاهرة الفقر في الدول العربية ؟

ولإجابة على الإشكالية أعلاه تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور:

1. الإطار النظري لظاهرة الفقر وواقعه في العالم العربي؛
2. التنمية البشرية كمنظور جديد للتنمية؛
3. دراسة تحليلية لواقع الفقر والتنمية البشرية في بعض الدول العربية.

1. الإطار النظري لظاهرة الفقر وواقعه في العالم العربي

يعد الفقر ظاهرة مركبة تجمع بين أبعادها ما هو موضوعي (كالدخل وامتلاك الأصول) وما هو ذاتي (أسلوب الحياة، المعرفة، الثقافة)، كما ويعد من المفاهيم المجردة التي يصعب إيجاد تعريف دقيق وشامل له نظراً لتعدد مسبباته وتشابكها

1.1 تعريف الفقر:

إن مجمل التعاريف تركز على مفهوم مشترك واحد وهو الحرمان سواءً أكان هذا الحرمان مادياً أو حرماناً من فرص العيش بكل حرية وكرامة. ويعرف الفقر على "أنه حالة من الحرمان ترتبط غالباً بالمستوى الاقتصادي للأفراد والأسر ومدى قدرة هذا

المستوى على إشباع احتياجاتهم المختلفة خاصة الأساسية منها والمتمثلة في الغذاء، الرعاية الصحية والتعليم وحتى الملابس" (إسماعيل، 2014، ص 247).
كما يمكن تعريف الفقر من وجهة نظر التنمية البشرية على انه: (أحمد، 2017، ص 325-326)

• تعريف الفقر وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 1977 الصادر عن الأمم:

الفقر هو انعدام للفرص والخيارات الأشد ضرورة للتنمية البشرية أي أن يحيا الإنسان حياة كريمة وطويلة يتمتع فيها بالصحة وبمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين.

2.1 أنواع الفقر:

للفقر أنواع وتصنيفات عديدة، فيمكن تشخيصه تبعا لمدى ديمومه فنجد فقر مؤقت، فقر موسمي، فقر دائم، أو تبعا لطريقة قياسه فنجد فقر نسبي، فقر مطلق وفقر مدقع، وغيرها من التصنيفات الأخرى ويمكن إيجاز بعضها على سبيل الذكر وليس الحصر فيما يلي: (بريكة، وعوام، 2017، ص 109)

✓ **الفقر المطلق والفقر النسبي:** المفهوم الأول يشير إلى حدا أدنى

من الدخل والذي يضمن إشباع الاحتياجات الأساسية، الغذائية والغير الغذائية معا والمتمثلة في الغذاء، الملابس، السكن، التعليم والصحة، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، في حين الفقر النسبي يوصف على أنه الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أو الفرد أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد.

✓ **الفقر البشري والفقر النقدي:** يعرف الفقر البشري على أنه

عجز فئة من أفراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الأساسية كالرعاية الصحية، الغذاء، التعليم والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بكل حرية، وبالنسبة للفقر النقدي فهو يعبر عن الحرمان

من الجانب المادي فقط وهو الدخل أي يتم تحديده على أساس معيار واحد وهو الدخل النقدي.

✓ **الفقر الثابت والفقر المؤقت:** الفقر الثابت هو فقر جماعي

وهيكلي أي يتعلق بهيكل المجتمع في حد ذاته وبالمتغيرات المتعلقة بالدخل والنمو الديموغرافي، أما الفقر المؤقت أو الطارئ أو الظرفي فهو ناجم عن أزمة اقتصادية، أو سياسية أو اضطرابات أمنية، وكذلك كوارث طبيعية، أي نتيجة لظروف عابرة، ويمكن تجاوزه بالتكافل والتضامن الشعبي والدولي.

✓ **الفقر المدقع:** هي حالة من حالات الفقر لا يستطيع الإنسان عندها

الحصول على الحد الأدنى من احتياجاته الغذائية الأساسية على أساس متطلبات السرعات الحرارية الدنيا (1800 سعرة حرارية في اليوم للشخص الواحد) لبقائه حيا يزاول نشاطاته الأساسية حسب منظمة الصحة العالمية، ووفقا للبنك الدولي والأمم المتحدة حدد خط الفقر المدقع بـ 1.9 دولار في اليوم (المعهد العربي للتخطيط، الكويت، دس، ص 19).

وقد تطور مفهوم الفقر بمرور الزمن فبعد أن كان يعتبر أنه مرتبط بالدخل فقط، أصبح ينظر إليه اليوم كمفهوم متعدد الأبعاد "الفقر المتعدد الأبعاد" والذي أصبح مقياسا لمقارنة درجة الحرمان في دول العالم من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: ظروف السكن والصحة والتعليم ويضم كل بعد مجموعة من الأبعاد الفرعية، فحسب البنك الدولي أنه بدلاً من اعتماد معيار الدخل، يرجح أن يصف الفقراء واقعهم من حيث الأصول المادية والبشرية والاجتماعية والبيئية بالرجوع إلى الموارد التي يمكن للفقراء استخدامها لإدارة أو تقليل مخاطر تعرضهم للصدمات الخارجية (عباسي و يخلف 2018، ص 160).

❖ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد: (Global Multidimensionnel Poverty Index)

:Index

يصدر هذا المؤشر بالتعاون بين مبادرة أكسفورد للتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 2012 ويقيس هذا المؤشر الفقر المتعدد الأبعاد استناداً إلى ثلاثة أبعاد السالفة الذكر ، وبالنظر إلى هذه العوامل والأبعاد يمكن رسم صورة شاملة عن واقع الفقر بأبعاده المختلفة بدلاً عن قياس فقر الدخل فقط (دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، 2019، ص 14) ، والجدول الموالي يوضح المكونات الرئيسية والفرعية للمؤشر:

الجدول رقم 01: مكونات مؤشر الفقر متعدد الأبعاد.

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد: Global Multidimensional Poverty Index		
الصحة	التعليم	مستوى المعيشة
- التغذية. - وفيات الأطفال.	- سنوات الدراسة. - الانتظام في المدارس.	- المرافق الصحية الملائمة / - مياه الشرب الآمنة. - توفر الكهرباء / - توافر مسكن ملائم. - وقود الطهي النظيف / - توفر تجهيزات.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على: دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، الطبعة الأولى، المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2019، الكويت، ص 14.

3.1. واقع الفقر حول العالم:

وفق ما جاء في تقرير البنك الدولي حول ظاهرة الفقر والذي جاء تحت عنوان " الفقر والرخاء المشترك 2018: حل معضلة الفقر "، والذي يصدر كل عامين والمعد من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، ويتناول هذا التقرير تطورات وتوقعات نسب الفقر حول العالم ومحددات وتعريفات هذه الظاهرة، حيث يبين التقرير وجود تفاوتات شاسعة في مستويات الفقر عالمياً، معتبراً أن المفهوم التقليدي للفقر صار بالياً والمقصود هنا هو الفقر. مفهومه النقدي والذي يعتمد على الدخل كمييار له، وأضاف أن البيانات الجديدة تؤكد بصورة واضحة أن تصنيف البلدان وحتى الأسر على أنها غنية وفقيرة أمر فيه مبالغة في التبسيط، ومؤشر الفقر الجديد يدرس حالة الفقر ليس فقط بحساب المرتبات ودخل الفرد بل أيضاً في تجلياتها-متعددة الأبعاد، مثل فقر الصحة ونوعية العمل، والافتقار للأمان من تهديد العنف) (<https://aawsat.com/home/article/1810246/>)، وبحسب آخر إصدار في 17 أكتوبر 2018، فإن هناك أكثر من 1.9 مليار شخص أي ما يعادل نسبة 26.2% من سكان العالم يعيشون على أقل من 3.20 دولار في اليوم حتى سنة 2015، ومن أبرز ما جاء في هذا التقرير ما يلي: (<https://www.alhurra.com>)

- 1.3 مليار من سكان العالم يعيشون في فقر متعدد الأبعاد؛
- أكثر من ثلثي الفقراء فقر متعدد الأبعاد والذي وعددهم 886 مليون شخص يعيشون في البلدان متوسطة الدخل، وهناك 440 مليون شخص يعيشون في بلدان منخفضة الدخل وفي كلتا المجموعتين، تظهر البيانات أن المتوسطات الوطنية البسيطة يمكن أن تخفي عدم مساواة هائلة في أنماط الفقر داخل البلدان؛
- 85% من الفقراء يعيشون في دول جنوب الصحراء الإفريقية وجنوب آسيا؛
- نصف الفقراء من فئة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 17 عاماً؛

➤ 85% من فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية، و46% من هؤلاء يعيشون في فقر مدقع؛

➤ تعد الهند من الدول التي استطاعت التحكم والحد من أعداد الفقراء بشكل ملفت، حيث كان عدد الفقراء في 2016 أقل بمقدار 271 مليون شخص مقارنة بعام 2006، كما انخفض العدد في بنغلاديش بمقدار 19 مليون شخص بين عامي 2004 و2014 ورغم هذا مازلت كلتا الدولتين من أكثر البلدان التي من يعاني سكانها الفقر المدقع.

➤ من بين 736 مليون شخص من الفقراء فقرا مدقعا حول العالم عام 2015، 368 مليون شخص أي نصفهم يعيشون في 5 بلدان فقط وهي: الهند، نيجيريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا وبنغلاديش. وتشير التقديرات أن الفقر المدقع في الهند وبنغلاديش سوف يقترب من الصفر بحلول عام 2030، لكن الفقر المدقع في نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا لا يزال مرتفعاً إلى حد بعيد [https://blogs.worldbank.org/opendata/half-world-s-poor-live-\(just-5-countries\)](https://blogs.worldbank.org/opendata/half-world-s-poor-live-(just-5-countries)).

2. التنمية البشرية كمنظور جديد للتنمية:

أخذ مفهوم التنمية البشرية مساحة واسعة من النقاش والاهتمام بداية من سنة 1990 تاريخ صدور أول تقرير للتنمية البشرية في العالم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومع مرور الوقت اتضحت أكثر طبيعة تشابكاته مع المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

1.2 عموميات حول التنمية البشرية

1.1.2 تعريف التنمية البشرية:

لقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما غير مسبوق بالموارد البشري، فقد أصبح أعلى ما تملكه الدول هي ثروتها البشرية، فالعلاقة بين العنصر البشري والتنمية علاقة

وثيقة وبالتالي انتقل مفهوم التنمية من المفهوم الاقتصادي الذي يركز على زيادة الدخل الفردي الحقيقي إلى المفهوم الاجتماعي الإنساني الذي يركز على الفرد، وهناك العديد من التعاريف التي ارتبطت بمفهوم التنمية البشرية نذكر منها:

✓ **تعرف التنمية البشرية على أنها:** " تطوير القدرات البشرية وإتاحة الفرص أمام البشر بشكل متساوي باعتباره حقاً مكفولاً للجنس البشري وعنصراً فعالاً في تنمية المجتمع، حيث تتمثل في توفر الحياة الكريمة ومناهضة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتكامل بين المبادرة الفردية والسياسة العامة والأمن والحد من الفقر وتنمية المرأة وتمكينها". (صالح، 2014، ص 05).

✓ **تعريف تقرير الأمم المتحدة:** يعد التعريف الصادر في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1990، أكثر تعريف شائع لمفهوم التنمية البشرية حيث اعتبر بأهمها: "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس وهي بلا حدود و تتغير بمرور الوقت، ومن حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة أمور: هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال" (بولصباغ، 2013، ص 17).

وبتالي فإن التنمية البشرية تستند إلى الإنسان في أهدافه وغاياته وهي عبارة عن عملية شاملة ومتداخلة الأركان (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وسياسية) تستهدف تنمية وتطوير قدرات البشر في مختلف ميدان الحياة من أجل التحسين المستمر لمستوى معيشة الأشخاص.

2.1.2 أهداف التنمية البشرية: إن الغاية من تطبيق التنمية البشرية هو تحقيق مجموعة من الأهداف نوجز بعضها في ما يلي: (نسيم برني، 2016، ص ص 189، 190)

- ✓ تأهيل وصل القدرات البشرية و توظيفها واستغلالها في التنمية الاقتصادية، السياسية والإجتماعية؛
- ✓ الارتقاء بمستوى الحياة البشرية وتحسين مستوى إشباع الحاجات الأساسية وتقليل التفاوت الكبيرة في توزيع الدخول وبتالي تحقيق مستوى الرفاهية في المجتمع؛
- ✓ تحرير الإنسان من الاستغلال والمهانة من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته ومن خلال إقامة الفرص لممارسة الحريات وللمشاركة على إشباع الحاجات الأساسية من أجل تحريره من الفقر والجهل والمرض؛

2.2 المؤشر المركب لقياس التنمية البشرية - دليل التنمية البشرية (Human Development Index, HDI):

بعد التطور الذي شهدته التنمية في العالم ظهرت الحاجة إلى بناء مؤشرات تنمية عديدة تمكن من توفير مقياس مباشر لنتائج الجهود الإنمائية المبذولة لمكافحة الفقر والمحقة لإشباع مختلف عناصر الحاجات الأساسية (المادية والمعنوية)، ومن ثم جاءت الحاجة لبناء مؤشر مركب واحد يتضمن داخله كافة المؤشرات المتصلة بمدى إشباع تلك الحاجات وذلك بغرض تسهيل المقارنة والمتابعة والتقييم والتطوير، ونتج عن هذه المحاولات دليل التنمية البشرية (المعهد العربي للتخطيط، 2015، ص16) .

وهو " متوسط هندسي لمتوسط الإنجاز في المكونات الرئيسية للتنمية البشرية والمتمثلة في مستوى الصحة والتعليم والمعيشة وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 من أجل قياس مستوى التنمية داخل 189 بلد في العالم ويتم حساب هذا المؤشر سنويا، وينشر ترتيب البلدان وفقا للنقطة التي حصلوا عليها في التقرير"، وقد صمم بمبادرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990، وقد سمحت هذه المقاربة الجديدة التي اعتمدها البرنامج بإعطاء مضمون آخر لمفهوم التنمية وشكلت إسهاما

مهما في مجالي قياس التنمية البشرية وتقييم السياسات العمومية.

(<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2016>)

1.2.2 مكونات المؤشر المركب لقياس التنمية البشرية - دليل التنمية البشرية

(HDI): يتكون مؤشر التنمية البشرية بين ثلاث مجموعات من البيانات ولهذا السبب

فإنه يوصف بأنه مؤشر مركب، وتتمثل هذه البيانات في ما يلي: (دليل المؤشرات

التنموية الدولية وقواعد البيانات، مرجع سبق ذكره، ص 13)

✚ **الدخل القومي الإجمالي للفرد:** وهو مجموع قيمة السلع والخدمات التي تم إنتاجها

محليا (**الناتج المحلي الإجمالي**)، بالإضافة إلى صافي المداخيل الآتية من الخارج خلال

سنة واحدة مقسوما على مجموع عدد السكان، وتحسب هذه

القيمة **بالدولار الأميركي** على أساس تعادل القوة الشرائية، مما يجعل إحصائيات

الدخل في كل البلدان متجانسة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي، ويعد هذا

المعطي مؤشرا عاما وتقريبيا على مستوى المعيشة داخل البلد.

✚ **أمد الحياة عند الولادة:** (أو مأمول العمر) أي معدل السنوات المتوقع أن يعيشها

الفرد إذا استمرت اتجاهات الوفاة القائمة على حالها وتعطي هذه المعلومة فكرة

عن مدى توفر سكان كل بلد على الخدمات الصحية وعن وضعيتهم الصحية

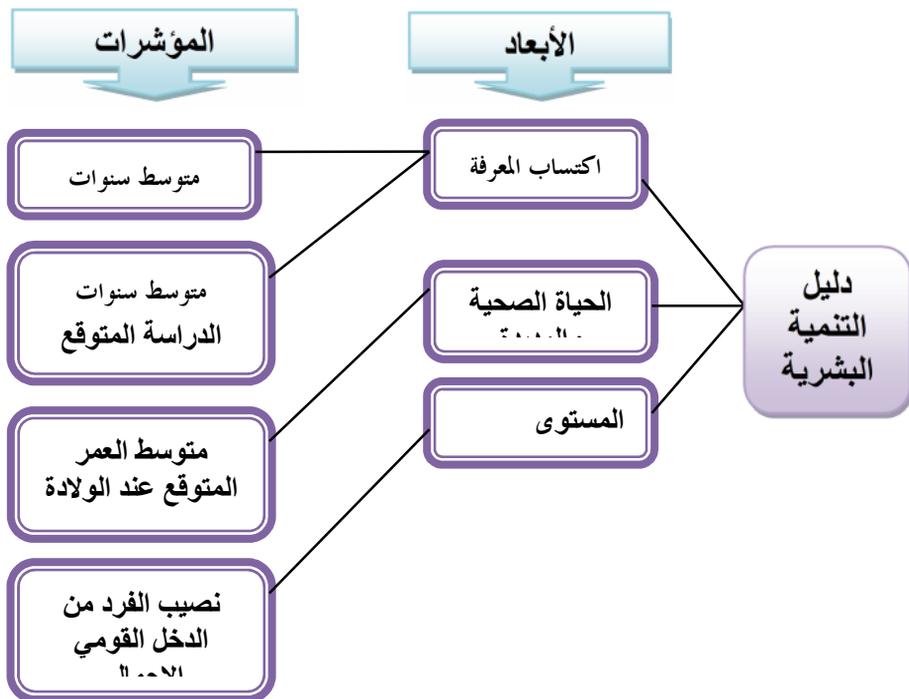
عموما.

✚ **مستوى التعلم:** يقاس هذا المعطي بالمزج بين متوسط عدد سنوات التمدرس التي

استفاد منها الأشخاص الذين بلغوا 25 سنة فما فوق من جهة، ومتوسط عدد

سنوات التمدرس المتوقع أن يحصل عليها طفل في سن الدخول إلى المدرسة.

الشكل رقم 01: مكونات دليل التنمية البشرية.



المصدر: تحليل تقرير التنمية البشرية (HDR-UNDP) المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2015، ص18.

2.2.2 تطور الأدلة المركبة للتنمية البشرية:

يسمح مؤشر التنمية البشرية بتقييم جزء من متطلبات التنمية البشرية الواسعة، إلا أنه لا يعكس عدم المساواة في الدخل والفقر والقدرة على النفاذ إلى التعليم والصحة والتفاوت بين الجنسين، وهذا ما دفع معدو التقرير عام 2010 إلى مراجعة المؤشر واقتراح مؤشر التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة، ودليل الفوارق بين الجنسين الذي يركز على تمكين المرأة إضافة إلى دليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيس أبعاد الفقر التي

لا صلة لها بالدخل، وفي عام 2014 أطلق دليل التنمية البشرية حسب الجنس والذي يقارن قيمة دليل التنمية البشرية بين الجنسين¹ أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، 2018، ص (02).

3.2.2 كيفية ترتيب الدول بحسب مؤشر التنمية البشرية:

يتم حساب مؤشر التنمية البشرية لكل بلد انطلاقاً من المعطيات الثلاثة السالفة الذكر، ويكون على شكل نقطة محصورة بين 0 و 1 وكلما كانت هذه النقطة أقرب إلى واحد كان مستوى التنمية البشرية للبلد المعني عالياً والعكس صحيح، يقع ترتيب الـ 189 بلداً التي يتوفر البرنامج على المعطيات اللازمة لحساب مؤشر التنمية البشرية الخاص بها وفقاً للنقطة المتحصل عليها ويكون الترتيب تنازلياً من الأفضل إلى الأسوأ وتصنف البلدان إلى أربع مجموعات بناءً على هذه النقطة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: تصنيف الدول حسب دليل التنمية البشرية.

القيمة	دليل التنمية البشرية
1 - 0.8	تنمية بشرية مرتفعة جداً
0.79 - 0.7	تنمية بشرية مرتفعة
0.69 - 0.55	تنمية بشرية مرتفعة متوسطة
0 - 0.549	تنمية بشرية مرتفعة منخفضة

المصدر: دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، الطبعة الأولى، المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2019، الكويت، ص 13.

2. مستلزمات تحقيق التنمية البشرية:

يعتمد دليل التنمية البشرية على مؤشرات كمية للقياس هي "الدخل، التعليم، الصحة" ولكن لوحظ أن هذه المؤشرات الكمية غير كافية، حيث من الضروري الاهتمام بالمؤشرات النوعية للتنمية البشرية وفي المقدمة منها "التمكين، الإنصاف، الاستدامة"

وهي عناصر مرتبطة بمقومات حرية الإنسان في عيش الحياة الكريمة التي يشهدها: (تقرير التنمية البشرية، 1996، ص ص55-56).

✓ **الإنصاف:** يقع مفهوم الإنصاف في قلب مفهوم التنمية البشرية، باعتباره واحد من مكوناتها الأكثر أهمية ويستخدم مصطلح الإنصاف هنا بديلاً عن مصطلحي المساواة والعدالة، ففي حين تركز التنمية البشرية على توسيع الخيارات المتاحة من تعليم، صحة وتطوير المهارات، يركز مبدأ الإنصاف هنا في المساواة في توسيع الخيارات بين الأفراد أي:

← الإنصاف في الحصول على التعليم بين مختلف شرائح المجتمع، والإنصاف في توفير الصحة والخدمات الطبية الأفضل للجميع؛

← الإنصاف في توفير التدريب وتكوين المهارات والإنصاف في توفير الحرية السياسية والاقتصادية.

✓ **التمكين:** إن قاطرة التنمية البشرية هم الأفراد وبالتالي مشاركتهم يجب أن تكون فعالة في إدارة شؤون مجتمعهم وهو ما يقتضي أن تتاح لكل الناس فرصة كافية ومتساوية لعرض قضاياهم، ومشاركة الأفراد في التنمية تكون عن طريق المشاركة في اتخاذ مختلف القرارات وهذا عن طريق تمكينهم من التعبير عن مختلف مشاكلهم وكذا آرائهم وذلك من خلال تحقيق شرطي الديمقراطية و الحرية السياسية.

✓ **الاستدامة:** تعتبر الاستدامة من أهم أبعاد التنمية البشرية، فالتنمية البشرية المستدامة تركز على توسيع خيارات الأفراد الحالية دون تعريض خيارات الأجيال المستقبلية للخطر، "وتركز معظم تعريفات التنمية المستدامة على فكرة مفادها أن الإمكانيات المتاحة للناس في المستقبل يجب ألا تختلف عن الإمكانيات المتاحة للناس اليوم، حيث عرف تقرير التنمية البشرية لعام 1994 التنمية البشرية المستدامة على أنها "نموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن

وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف في جميع المجالات، وهو يجمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد ولا تستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل".

4.2 المنظور الحديث للتنمية البشرية و الحد من الحرمان:

مع تزايد الأزمات المالية والكوارث الطبيعية في الآونة الأخيرة وما أسفرت عنه من تهديدات لمصادر الدخل وأمط الحياة لملايين الأشخاص تتضح الرؤية حول أن الهدف من التنمية البشرية هو تمتع البشر بخيارات وحرريات صلبة، يستطيعون ممارستها في الحاضر والمستقبل. بما يعكس رفع القدرات الحقيقية لمواجهة التقلبات والتغيرات الطبيعية والاقتصادية، وبذلك فإن التقدم الحقيقي في التنمية البشرية لا يقاس فقط بتوسيع الخيارات أمام الأفراد وزيادة قدراتهم على تحصيل التعليم ووضع صحي جيد والعيش في مستوى مقبول والشعور بالأمان، ولكنه يمتد للبعد الخاص بتحسين تلك الإنجازات وتوفير الظروف الداعمة من جانب الدولة والمجتمع والمؤسسات الدولية، وفي هذا الإطار تظهر أهمية برامج الحماية الاجتماعية. بما فيها التأمينات ضد البطالة ومعاشات التقاعد وأنظمة سوق العمل، بما يمنع الأفراد و الأسر التي تواجه الصدمات من الخيارات المعقدة للفقر والمهددة لمسار التنمية (إهمال الرعاية الصحية - الانسحاب من التعليم - بيع الأصول) لذا تظهر أهمية تحديد أولويات العمل لحماية الفئات الأكثر تعرضا للمخاطر كإطار للتصدي لقضية التخفيف من الفقر.

5.2 العلاقة بين الفقر والتنمية البشرية:

إن العلاقة بين الفقر والتنمية البشرية هي علاقة عكسية فكلما حققت التنمية البشرية أهدافها وأبعادها المختلفة كلما انخفض مستوى الفقر إلى أدنى مستوى والعكس فارتفاع مؤشر ظاهرة الفقر يعكس تدي مؤشرات التنمية وهذا دون الآخذ بعين الاعتبار العامل الزمني الذي يمكن أن يغير من مستوى الفقر بدرجة معينة مثل ارتفاع الحد الأدنى للفقر المدقع من 1.25 دولار إلى 1.9 دولار في اليوم، لكن الهدف يكون

في خفض مستوى الفقر وفق الحدود الوطنية بتوفير أدنى متطلبات الحياة من تعليم وصحة ومستوى معيشة محترم ، فالتنمية البشرية هدفها اجتماعي بشري يركز على الإنسان لذا تقوم معظم الدول باتخاذ تدابير تسعى من خلالها على توفير الحماية الاجتماعية للجميع، والانتفاع بالأراضي والموارد الاقتصادية، والحد من تأثير السكان بالكوارث المتصلة بالمناخ والآفات الاجتماعية وهذا لتحقيق رغبات وحاجات المجتمع على المدى الطويل وعدم القدرة على ذلك يؤدي إلى انتشار الفقر.

3. تحليل واقع التنمية البشرية والفقر في بعض الدول العربية (اليمن، مصر، الجزائر، قطر):

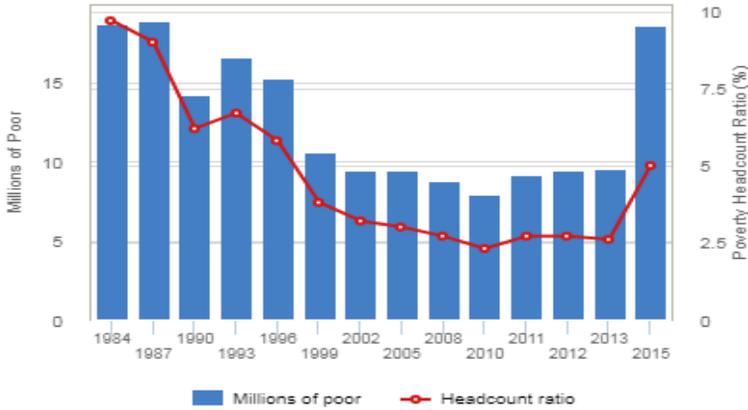
لقد تحسنت مؤشرات التنمية البشرية مع بداية الألفية الجديدة في الكثير من الدول النامية وخاصة العربية، لكن حالات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لبعض الدول أدى بتلك المؤشرات لتدهور قليلا، ويسعى مؤشر التنمية البشرية لإعطاء صورة للإنجازات والنتائج التي تحققتها دولة في المحاور والأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية والتي تتمثل أساسا في الرعاية الصحية، التعليم، ومستوى معيشي لائق، وبناءً على ذلك تم اختيار أربع دول عربية تختلف باختلاف المجموعة التي تنتمي إليها وذلك حسب تقرير أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2018.

1.3 واقع الفقر في الدول العربية:

رغم ما تتمتع به معظم الدول العربية من وفرة في مواردها الطبيعية والبشرية، إلا أن الفقر بين شعوبها بلغ مستوياتٍ معتبرة حيث انتشرت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ رغم كل الجهود المبذولة في سبيل الحد منها، وتشير أرقام تقرير البنك الدولي لسنة 2018، أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعد المنطقة الوحيدة التي ارتفع فيها معدل الفقر المدقع بين عامي 2011 و 2015، إذ ارتفع من 2.7% في عام 2011 إلى 5% في 2015، مما أدى إلى مضاعفة عدد الفقراء المدقعين ليصل إلى 18.6 مليون يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم

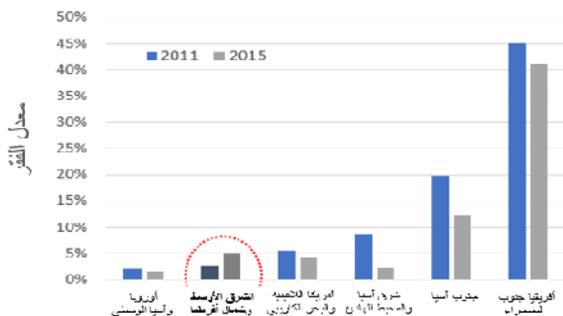
(<https://blogs.worldbank.org/team/sharad-tandon>) ويعزى هذا الارتفاع إلى الاضطرابات المختلفة التي تعاني منها المنطقة العربية كالصراع في سوريا واليمن، الحصار المفروض على قطاع غزة، الصراع والقتال الطائفي في العراق، الاضطرابات السياسية في ليبيا وغيرها من الأحداث الأمنية، السياسية والاقتصادية، وفي ما يلي عرض لمجموعة من الإحصائيات حول نسب الفقر في الدول العربية:

الشكل رقم 02: تطور نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي في الدول العربية بين 1984 - 2015.



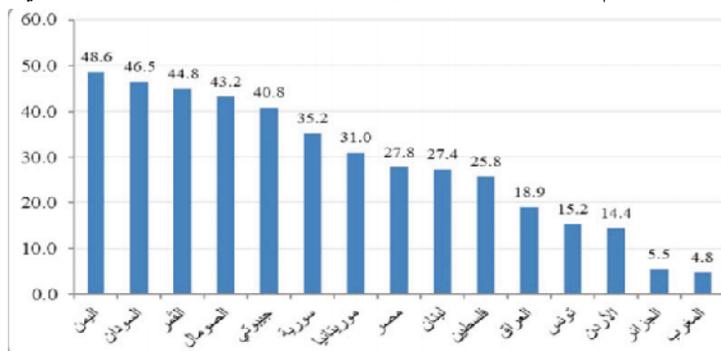
Source: the world bank, poverty and Equity on the site <http://povertydata.worldbank.org/poverty/region/MEA> consulted on July25 2018.

الشكل رقم 03: معدلات الفقر المدقع وفقاً لتوافق تعادل القوة الشرائية في مختلف المناطق بين سنتي 2011-2015.



المصدر: <https://blogs.worldbank.org>، تاريخ الاطلاع، 27 جويلية 2019.

الشكل رقم 04: نسبة فقر الدخل في الدول العربية وفق خط الفقر الوطني (%)



المصدر: التقرير العربي الموحد 2018، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، صندوق النقد العربي، ص 33.

في سوريا: أظهرت دراسة أعدتها هيئة الأمم المتحدة سنة 2016 أن 83.4 % من السكان يعيشون تحت خط الفقر جراء الحرب منهم 35% تحت خط

الفقر المدقع، في حين قدر عدد الفقراء سنة 2010 أي سنة قبل نشوب الحرب الأهلية بـ 28%، وكذلك الحال بالنسبة للعراق فبحسب إحصاءات صادرة عن البنك الدولي فإن نسبة 18.9% من الأسر تعيش تحت خط الفقر المحلي حسب آخر إحصاء لسنة 2012، حيث فشلت الحكومة العراقية في احتواء الوضع والحد من الظاهرة رغم ما تملكه من ثروات نفطية كبيرة نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار هذه الأخيرة منذ سنة 2014، ضف إلى ذلك تدهور الأوضاع الأمنية وما نجر عنها من نزوح جماعي للسكان من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم ما يسمى بداعش إلى مناطق أخرى أكثر أمناً.

(<https://www.brookings.edu>)

فلسطين: أظهرت الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسب الفقر ارتفعت في 2017 مقارنة مع عام 2011 أين كانت تقدر بـ 25.8% وارتفعت لتصل إلى 29.2% في عام 2017، وهذا حسب خط الفقر المحلي وبلغت نسبة الفقراء في الضفة الغربية 13.9%، بينما وصلت إلى ما يزيد عن نصف السكان في قطاع غزة بنسبة 53%، أما بناءً على خط الفقر المدقع المحلي فقد ارتفعت نسبة الفقر المدقع من 12.9% عام 2011 إلى 16.8% عام 2017، ويرجع هذا إلى ارتفاع مؤشرات الفقر بشكل ملحوظ في القطاع بالرغم من انخفاضها في الضفة الغربية، والجدير بالذكر أن الوضع في قطاع غزة أصبح أسوأ بكثير مما كان عليه سنة 2011، نتيجة الحصار المفروض عليها من طرف الكيان الصهيوني وما نجم عنه من أوضاع كارثية بسبب النقص الحاد في الغذاء، الرعاية الصحية، المواد الأولية كال هذا أدى إلى تدهور المستوى المعيشي للغزائين. (<http://www.pcbs.gov.ps>)

وبالنسبة لدول المغرب العربي تقترب نسبة الفقر فيها مجتمعةً من 10%، في حين يصل معدل البطالة إلى 20%، ويتراوح وتزيد الديون الحكومية في هذه البلدان بشكل كبير سنوياً حيث وصلت قيمتها مجتمعة في نهاية 2017، إلى ما يزيد

على 128 مليار دولار، ففي ليبيا، ونتيجة للصراع العسكري القائم فيها منذ انهيار نظام العقيد معمر القذافي سنة 2011، تراجع الإنتاج النفطي للبلاد ما أدخلها في أزمة اقتصادية كبيرة بحكم أن الإيرادات النفطية تمثل نحو 94% من موارد ليبيا المالية، كما ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير، فوفق تقرير البنك الدولي للعام 2018 سجلت معدلات التضخم مستوى قياسي نسبته 28.4% عام 2017، إضافة إلى هذا فإن نسبة كبيرة من السكان الذين كانوا في وقت سابق يتمتعون بالحماية بفضل سخاء الدولة أصبحوا معرضين للفقر بفعل تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والصراع الشامل الذي تمر به البلاد فحسب تقدير للأمم المتحدة أنه بحلول منتصف عام 2016، أصبح 435 ألف شخص في ليبيا مشردين ونحو 1.3 مليون يفتقرون للأمن الغذائي وأكثر من ثلث سكان البالغ عددهم 6.3 مليون نسمة يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، أي نحو 2.4 مليون شخص، و بالنسبة للمغرب، لقد ساعد النمو الاقتصادي على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية على انخفاض معدل الفقر الكلي من 8.9% في عام 2007 إلى 4.8% سنة 2013 و 4.2% في 2014، حسب خط الفقر المحلي لكن على الرغم من أن معدل الفقراء والذين يعيشون على أقل من 1.9 دولار يومياً لعام 2011 انخفض نسبياً إذ بلغ 3.1% فإن ما نسبته 15.5% من الأشخاص يعيشون على 3.1 دولار أمريكي لا يزال مرتفعاً وقرابة 19% من سكان الريف مازالوا يعيشون في حالة فقر أو معرضون له. ويعتقد أن معدلات الفقر هذه من غير المحتمل أن تتغير مادام النمو الاقتصادي ضعيفاً وفي ظل وجود تفاوتات اقتصادية داخل البلاد أما في تونس فكانت نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر تقدر بـ 15.2% سنة 2015، بالنسبة لخط الفقر المحلي، و 0.3% بالنسبة لخط الفقر العالمي (<https://www.banque mondiale.org>).

فالأحداث المتسارعة التي عاشتها المنطقة العربية منذ سنة 2011 إلى يومنا هذا من صراعات مست عدد من دولنا العربية (سوريا، العراق، اليمن، ليبيا)، أدت إلى تنفسي

الفقر والجوع والأوبئة والهجرة في هذه الدول، دون وجود أمل قريب في حل يعيد الأمن والاستقرار لشعوبها المنكوبة، إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية، السياسية والاجتماعية في دول أخرى مثل الجزائر، مصر، تونس، والمغرب نتيجة وجود اختلالات هيكلية في اقتصاديات هذه الدول وعدم نجاعة خططها التنموية في تحقيق أهدافها بشكل فعال والأداء الغير المتكافئ بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو السكان من جهة، وسوء توزيع الدخل من جهة أخرى وتوسع الفجوة الاقتصادية بين شرائح المجتمع وبين مناطق الوطن الواحد، وقد شكلت هذه العوامل مصحوبة بغياب نمو شامل تحدياً أمام عدد من الدول العربية على صعيد جهودها نحو مكافحة الفقر والجوع وتعزيز الصحة والتعليم.

2.3 تطور مؤشرات التنمية البشرية في الدول محل الدراسة

تبين الجداول التالية تطور مؤشرات التنمية البشرية في الدول العربية محل الدراسة والتي تم تقسيمها وفق التصنيف المعتمد من الأمم المتحدة.

الجدول رقم 03: تقسيم الدول العربية حسب مؤشر التنمية البشرية لسنة 2017.

الدول	العدد	الصنف
الإمارات، قطر، السعودية، البحرين، الكويت، عمان.	6	مؤشر التنمية البشرية مرتفع جدا
لبنان، الجزائر، الأردن، تونس، ليبيا.	5	مؤشر التنمية البشرية مرتفع
مصر، فلسطين، العراق، المغرب،	4	مؤشر التنمية البشرية متوسط
سوريا، موريتانيا، السودان، جيبوتي، اليمن، الصومال، جزر القمر	7	مؤشر التنمية البشرية منخفض

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على تقرير أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2018.

ويبين الجدول رقم 03 تمركز دول الخليج في الصنف الأول من مؤشر التنمية وهذا راجع لمكانة تلك الدول والتي اكتسبتها منذ سنوات من خلال توفير الإمكانيات اللازمة لتطوير مختلف مؤشرات التنمية وهو ما جعل مؤشرها لا يقل عن 0.8 من 1، وعكس ذلك فمؤشرات التنمية تنخفض في بعض الدول العربية الإفريقية وبعض الدول التي تعاني مشاكل سياسية وحروب أهلية مثل سوريا واليمن.

ويبين الجدول رقم 04 تطور مؤشر التنمية البشرية لدول عربية مختلفة المستوى وهذا حسب تصنيف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

الجدول رقم 04: تطور مؤشر التنمية البشرية لدول العربية محل الدراسة.

الدولة	الترتيب العالمي	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اليمن	178	0.505	0.507	0.505	0.483	0.462	0.452
مصر	115	0.675	0.680	0.683	0.691	0.694	0.696
الجزائر	85	0.740	0.745	0.747	0.749	0.753	0.754
قطر	37	0.844	0.854	0.853	0.854	0.855	0.856

Source: United Nations Development Programme, Human Development Reports, sur site <http://www.hdr.undp.org/en/indicators/137506#>

من خلال الجدول يتبين لنا الاختلاف بين الدول الأربعة وهذا بسبب الفروقات من حيث مؤشرات التنمية البشرية والتي تتأثر بالتغيرات لحاصلة على مستوى الدولة والتي تأثر على مستوى المؤشر، فترى المشاكل السياسية والحرب الأهلية وحالة الألاستقرار السياسي تجعل مؤشر اليمن منخفض دائما تحت 0.5، أما بالنسبة لمصر فالمشاكل الاقتصادية والنمو الديموغرافي المتزايد يجعل من الموارد الاقتصادية لسد حاجات حوالي 100 مليون مصري.

ولعل أكبر مثال على تأثير تلك المتغيرات على مؤشر التنمية البشرية الجزائر، والتي عانت في التسعينات من مشاكل سياسية واقتصادية حادة جعلت مؤشر التنمية البشرية

ينحصر بين 0.5 و 0.6 ولكن حالياً ومع تحسن الأوضاع العامة تحسن المؤشر ليصل إلى حوالي 0.75.

❖ الرعاية الصحية

تعتبر الرعاية الصحية من مكونات مقياس التنمية البشرية، والتي تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تقاس به مستوى التنمية الصحية في أي بلد لعل أبرزها معدل الوفيات والتلقيح للأطفال والرضع ومستوى الإنفاق على الصحة الخ...

الجدول رقم 05: مؤشرات الرعاية الصحية لسني 2015-2016 في الدول العربية محل الدراسة.

اليمن	مصر	الجزائر	قطر	المؤشرات
6	4.2	7.1	3.1	معدل الإنفاق على الصحة (% من الناتج الإجمالي)
24 35	5 6	05 12	2 1	الأطفال الغير محصنين (% نسبة من الأطفال اقل من سنة) الحناق والشهاق والكزاز الحصبة
46.4	22.3	11.7	-	سوء التغذية (% نسبة من الأطفال دون 5 سنوات)
30.5 48	- 14	- 70	- 23	الإصابة بأمراض الملاريا لكل (100000 شخص) السل لكل (1000 شخص)
0.1	0.1	0.1	0.1	انتشار فيروس نقص المناعة عند البالغين (15-49 سنة)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقرير أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2018، ص48-51.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا التباين في مؤشرات الرعاية الصحية وهذا لاختلاف الظروف الخاصة بكل بلد، فدولة مثل قطر لا تحتاج للإنفاق كثيرا على الصحة بحكم نقص انتشار حالات انعدام الرعاية الصحية ونقص في تفشي الأوبئة، ونقصد هنا الإنفاق على السلع والخدمات المتعلقة بالرعاية الصحية وليس على المباني والمعدات وتكنولوجيا المعلومات، وعلى النقيض من ذلك يعاني صغار دولة اليمن من انعدام اللقاح الخاص بالأمراض وهو ما يبرر ارتفاع نسبة الأطفال الغير محصنين وكذا ارتفاع عدد الأشخاص المصابين بمختلف الأمراض الخطيرة ولهذا يمكن القول أن حجم الإنفاق على الصحة غير كافي للقضاء أوجه القصور التي تجعل مؤشر الصحة منخفض في اليمن، أما نسبة ارتفاع الإنفاق الصحي للجزائر فهو طبعي لدولة بها 44 مليون نسمة عكس مصر والتي يتجاوز عدد السكان فيها 90 مليون نسمة.

الجدول رقم 06: نسبة الوفيات سنة 2016 لدول محل الدراسة.

المؤشرات	قطر	الجزائر	مصر	اليمن
العمر المتوقع عند الولادة	78.3	65.5	61.1	55.1
عدد الوفيات				
✓ عدد الرضع (لكل 1000 مولود حي)	7.3	21.6	19.4	43.2
✓ أقل من 5 سنوات (لكل 1000)	8.5	25.2	22.8	55.3
✓ الذكور البالغون (لكل 1000 شخص)	65	106	186	243
✓ الإناث البالغات (لكل 1000 شخص)	46	83	109	195

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقرير أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2018، ص 48-51.

بسبب الظروف الصحية المتدهورة وكذلك نقص الرعاية الصحية وتدهور تبقى اليمن تعاني من زيادة نسبة الوفيات مقارنة بباقي الدول الأخرى فيما تحقق قطر أدنى مستوى

خاصة عند الأطفال والمواليد الجدد وذلك يرجع لحجم الإمكانيات الطبية الكبيرة التي تمتلك دولة قطر والتي تعتبر قطب عالمي في الطب.

❖ الإنجازات في التعليم

يتضمن مؤشر التنمية البشرية دراسة لواقع التعليم ومستواه في جميع الدول ومعرفة مدى إلمام البالغين والشباب بالقراءة والكتابة، ونسبة البالغين من السكان الحاصلين على جزء من التعليم الثانوي على الأقل، ومعرفة عدد سنوات التعليم الأدنى التي يتم الحصول عليها.

الجدول رقم 07: إنجازات التعليم في الدول العربية محل الدراسة ما بين 2012-2017.

المؤشرات	قطر	الجزائر	مصر	اليمن
عدد السنوات المتوقعة لدراسة متوسط سنوات الدراسة	13.4 9.8	14.4 8	13.1 7.2	9 3
النسبة الإجمالية للالتحاق بتعليم (%)	60	-	30	2
ما قبل الابتدائي	104	104	104	82
الابتدائي	93	-	86	51
الثانوي	15	43	34	-
الجامعي (التعليم العالي)				
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة البالغون (%) من الفئة العمرية 15 سنة فأكثر	97.7	75.1	75.1	-
الشباب (%) من الفئة العمرية 15 - 24 س)	99.6	91.7	90.3	-
الإناث	98.4	95.7	93.6	-
الذكور				
معدل التسرب الابتدائي (%) من الملتحقين	1.5	6.4	3.9	30.5

				بدراسة)
85	92	75	98	معدل مواصلة التعليم حتى نهاية الطور الثانوي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقرير أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها لسنة 2018، ص 52-54.

يبين لنا الجدول رقم 08، مستوى التعليم في الدول العربية الأربع بداية بعدد سنوات الدراسة المتوقعة والذي يسجل أدنى مستوياته في اليمن والتي لا تتعدى 9 سنوات فيما بلغ متوسط سنوات التعليم 3 سنوات فقط وهو الذي يقاس متوسط عدد سنوات التعليم التي أتمها الأشخاص من الفئة العمرية 25 سنة وأكثر، محسوبة بمستويات التحصيل العلمي على أساس الفترات الرسمية لكل مرحلة، أما من ناحية إلمام السكان بالقراءة والكتابة فلا توجد إحصائيات واضحة لليمن والتي تعيش حالة ألالاستقرار والتي تسببت في حرمان الملايين من الأطفال من التعليم خاصة مع تضرر المنشآت والبنى التحتية بفعل الحرب التي أثرت كثيراً على التعليم في اليمن بحيث تصل نسبة التسرب الدراسي بحوالي 30% في طور الابتدائي وهي نسبة كبيرة جداً مقارنة بباقي الدول، فيما سجلت الجزائر نسبة ضعيفة مقارنة بباقي الدول فيما يخص نسبة للتلاميذ الذين وصلوا لصف الأخير من تعليمهم الثانوي بحيث فقط 75% من التلاميذ المسجلين في الثانوية حققوا ذلك.

❖ العمالة ومستوى البطالة والفقر

يشكل هذا المحور نقطة أساسية في قياس مستوى التنمية البشرية من خلال معرفة مستوى البطالة في البلد وكذا حجم البطالة ومعرفة عدد السكان تحت خط الفقر.

الجدول رقم 08: مستوى العمالة في الدول العربية محل الدراسة لسنة 2017.

اليمن	مصر	الجزائر	قطر	المؤشرات
32.7	42.2	37.3	86.8	نسبة العمالة (%)
19.64	20.52	19.5	65.75	نسبة العمالة فئة 15-24 سنة
44.5	24.84	12.83	1.26	نسبة العمالة في الزراعة (%)
12.86	25.53	46.98	55.10	نسبة العمالة في الصناعة (%)
42.63	49.63	40.20	43.64	نسبة العمالة في الخدمات (%)

Source : organization of islamic cooperation, Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, 2018, p 218-235.

تبقى نسبة العمالة والتي تحسب بناءً على عدد السكان من 15 سنة فما فوق مرتفعة في قطر مقارنة بباقي الدول، حيث بلغت 86% مقابل نسبة لا تتجاوز 42 % في باقي الدول، منها 37.3 % في الجزائر وبنسبة لا تتجاوز 19.5 % لشباب من فئة 15-24 سنة، وهذا ويمكن القول أن نصف اليد العاملة في اليمن تتمركز في قطاع الزراعة والتي لا تتجاوز 1.26 % في قطر والتي تتمركز اليد العاملة في هذا البلد بين قطاع الصناعة والخدمات بنسبة 98% وهذا لخصائص البلد الذي لا يعتمد أساساً على الزراعة وبدرجة مشابهة الجزائر والتي تتمركز بها اليد العامل بين قطاعي الصناعة والخدمات بنسبة 86%.

الجدول رقم 09: مستوى البطالة والفقر للدول العربية محل الدراسة لسنة 2017.

اليمن	مصر	الجزائر	قطر	المؤشرات
13.77	12.02	10.02	0.16	نسبة البطالة (%)

81.2	42.7	9.7	00	معدل الفقر أقل من \$ 3.10 في اليوم
------	------	-----	----	------------------------------------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماداً على :

- organization of islamic cooperation, Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, 2018, p 236.
- <http://www.hdr.undp.org/en/countries> consulté le 25/07/2019.

هذا ويبين الجدول رقم 10 نسبة البطالة في الدول محل الدراسة والتي تمثل نسبة معينة من الذين بلغوا 15 سنة فما فوق وليس لديهم أي عمل يأجرون عليه، والتي تكاد تكون معدومة في قطر ومرتفعة قليلاً في مصر وبدرجة أكبر في اليمن وفيما يخص الجزائر فنسبة 10 % لا تعبر عن واقع البطالة في البلاد في ظل إتباع سياسة عقود ما قبل التشغيل والتي تغطي عن حجم البطالة الحقيقي في البلد.

أما فيما يتعلق بمستوى الفقر فـ 80% من سكان اليمن يعيشون تحت خط الفقر وهذا بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والتي انعكست على المستوى الاجتماعي للبلد، وبأقل حدة مصر رغم احتياز الفقر 40 مليون مواطن.

❖ استهلاك لطاقة :

إن مشكل استهلاك الطاقة مطروح بقوة في الدول العربية في ظل غياب ثقافة تطوير الطاقات المتجددة والاستمرار في استغلال الطاقات الاحفورية التي تزخر بها أغلب الدول العربية من بينها الجزائر وقطر.

الجدول رقم 10: مستوى استهلاك الطاقة في الدول العربية محل الدراسة لسنة 2017.

المؤشرات	قطر	الجزائر	مصر	اليمن
استهلاك الطاقة الاحفورية (% من إجمالي استهلاك الطاقة)	100	100	96	98.5
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي استهلاك الطاقة)	0	0.1	5.7	2.3

0.9	2.2	3.7	45.4	انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد (طن)
57.7	100	99	100	نسبة سكان الريف الذين يحصلون على الكهرباء (%)
70.4	98.4	93.5	100	نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه شرب محسنة (%)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- <http://www.hdr.undp.org/> consulté le 23/07/2019
- <http://www.hdr.undp.org/en/countries/profiles> consulté le 23/07/2019

بين الجدول رقم 11 الاستهلاك المرتفع لطاقة الاحفورية في ظل غياب مشاريع تطوير الطاقات المتجددة باستثناء مصر والتي تستخدم هذه الطاقات في المناطق الصحراوية والريفية كتجربة جديدة عليها.

خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية يمكننا القول أن التنمية البشرية لدول العربية إشكالية يصعب تحقيقها حاليا أو على الأقل الرفع من معدلاتها في ظل الأوضاع التي تمر بها غالبية الدول والتي انعكست على الحياة الاجتماعية، وقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج هي:

- ✓ إن حالة ألالاستقرار التي تعاني منها أغلب الدول العربية انعكست سلبا على مؤشراتهما البشرية بحكم أن ألالاستقرار الاقتصادي والسياسي ينعكس سلبا على الحياة الاجتماعية داخل الدولة.
- ✓ يعتبر الفقر من ظواهر الاجتماعية التي تسعى السلطات للقضاء عليه من خلال تبني إصلاحات وبرامج اجتماعية واقتصادية من اجل الرفع من مستوى المعيشة و تحسينها وكذا تحسين مستوى الدخل.

✓ إن التنمية البشرية إستراتيجية ناجعة لمعالجة الفقر، فهي تقوم على مبدأ الاستثمار في خيارات التنمية الأساسية أي في الصحة والتعليم وغيريهما وهو ما ينعكس على مؤشرات الفقر.

توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج السابقة يمكن وضع التوصيات التالية :

✓ تفعيل دور صناديق الزكاة وعوائد الأملاك الوقفية خاصة في ظل غياب الحملات التحسيسية لإظهار الدور الفعال الذي تلعبه صناديق الزكاة والوقف في الحد من مشكلة البطالة والفقر وتحسين مستوى الوضع الاجتماعي للعائلات.

✓ محاولة توجيه المساعدات المادية للبرامج الإنمائية للاستثمار في القطاعات الحيوية والتي يمكنها رفع مستوى العمالة وهو ما يوفر دخول ثابتة لعدد من العائلات ويقلص فجوة الفقر.

✓ محاولة رفع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وإيجاد مصادر بديل لتمويل التنمية وهو من شأنه أن يحسن المؤشرات التنموية بصفة عامة.

قائمة المراجع:

❖ المذكرات و الأطروحات

1. بولصباغ رياض، التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية-الواقع والتحديات -دراسة مقارنة الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، اليمن- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف،

2013

❖ المقالات العلمية:

1. طلعت حسني إسماعيل، الفقر والتعليم: دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية، دراسات تربية ونفسية (مجلة كلية التربية، الزقازيق)، العدد 85، الجزء الثاني، أكتوبر 2014.
2. عزوز أحمد، ضيف أحمد، أسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها، مجلة معارف، جامعة البويرة، السنة الثانية، العدد 22، جوان 2017.
3. السعيد بريكة، نسرین عوام، إشكالية قياس ظاهرة الفقر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2017.
4. طلال عباسي، يخلف العربي، دور البرامج الإنمائية للأمم المتحدة في القضاء على الفقر - حالة الدول العربية -، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 03، ديسمبر 2018.
5. نسيم بري، التنمية بين مفهوم التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016.

❖ الملتيقيات والأوراق البحثية:

1. شيماء أسامة محمد صالح، الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الولي حول: تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في الدول العربية فيصل العولمة، يومي 08 و09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر3.

❖ التقارير :

6. إشكالية دراسة ظاهرة الفقر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
7. دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، الطبعة الأولى، المعهد العربي للتخطيط، أبريل 2019، الكويت.
8. المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير التنمية البشرية (HDR-UNDP)، 2015، الكويت.

9. أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها ، التحديث الإحصائي لعام 2018، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

10. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 1996.

❖ مواقع الانترنت:

11. مقال بعنوان: تقرير دولي: تفاوت شاسع في مستويات الفقر عالمياً وأفريقيا الأبرز ، جريدة الشرق الأوسط، منشور بتاريخ 13 جويلية 2019، متاح على الموقع الإلكتروني <https://aawsat.com/home/article/1810246/>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30 جويلية 2019.

12. عادل عبد الغفار مقال بعنوان استمرار الفقر في العالم العربي منشور بتاريخ 28 فيفري 2016 على موقع مركز الدراسات بروكنغز <https://www.brookings.edu>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26 جويلية 2019.

13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعداد 2017 <http://www.pcbs.gov.ps>، تم الاطلاع بتاريخ 25 جويلية 2019.

14. حنين ياسين، مقال بعنوان: شعوب تتجرع الفقر ... ما لذي يعيق استغلال ثروات المغرب العربي، منشور بتاريخ 20 أفريل 2019، متاح على الموقع الإلكتروني <https://alkhaleejonline.net>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 27 جوان 2019.

15. مقال بعنوان : البنك الدولي، معدلات الفقر المدقع تراجعت في الدول المغربية... لكن الخطر مازال مستمر، منشور بتاريخ 20 أكتوبر 2016، متاح على الموقع الإلكتروني <https://arabic.cnn.com/world/2016/10/20/world-bank-magheb> - [poverty](https://arabic.cnn.com/world/2016/10/20/world-bank-magheb) ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 26 جويلية 2019.

16. كريم مجدي، مقال بعنوان الفقر في العالم العربي... أرقام صادمة، منشور بتاريخ 16 ديسمبر 2018، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.alhurra.com>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 28 جويلية 2019.
17. مقال بعنوان: مؤشر التنمية البشرية، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2> 016، تم الاطلاع عليه بتاريخ 31 جويلية 2019.
18. ROY KATAYAMA, DIVYANSHI WADHWA , Half of the world's poor live in just 5 countries, January 09,2019, Available on site <https://blogs.worldbank.org/opendata/half-world-s-poor-live-just-5-countries>, Viewed on, July 25, 2019.
19. AZIZ ATAMANOV, SHARAD TANDON, Measuring regional poverty in MENA: Update and remaining challenges, November 27, 2018, <https://blogs.worldbank.org/team/sharad-tandon>, viewed on July 25, 2019.
20. word bank group, poverty and Equity on the site <http://povertydata.worldbank.org/poverty/region/MENA>, Middle East and North Africa, 2019, July 28, 2019.
- La pauvreté a reculé dans le Maghreb, mais les inégalités persistent, sur <https://www.banquemondiale.org>, consulté le 24 17 octobre 2016. Juillet 2019